

المصالحة الخليجية
في خلفياتها وحذرناعبدلي صادق
كاتب وسياسي
فلسطيني

بعد انتهاء القمة الخليجية التي انعقدت في مدينة "العلاء" في منطقة "المدينة" في المملكة العربية السعودية، جاءت تصريحات عدد من وزراء الخارجية حذرة وتتمس بالطابع الاستكشافي على مستوى العلاقات الثنائية، لكن كافة الأطراف التي وقعت على بيان المصالحة يوم 4 يناير، حرصت على إظهار البعد الاجتماعي للاتفاق، بالتأكيد على انقراض الأزمة التي أعبت الشعوب الخليجية وضيقت حركتها. وسُمع تصريح أنور قرقاش وزير الدولة للشؤون الخارجية الإماراتي، المزمج بشيء من التحسب، إذ استخدم قرقاش حرف "قد" الذي يفيد التوقع مع المضارع ويوحى بالتقليل، حين قال إن بلاده قد تستأنف العلاقات التجارية والسفر مع قطر خلال أسبوع، عقب توقيع الاتفاق، لأن عدداً من الإجراءات سوف يتم على صعيد العلاقات التجارية وشركات الطيران والملاحة البحرية. وربما يكون هذا طبيعياً، بحكم أن الخصومة كانت بائنة، وقد شملت كل أواصر العلاقات البينية بين الدول الخليجية الثلاث مع قطر، بالإضافة إلى مصر.

وفي الحقيقة لم يتردد وزير الدولة للشؤون الخارجية الإماراتي في الإفصاح مجدداً عن هذا التحسب، ونوه إلى أن القضايا التي كانت سبباً في قطع العلاقات الدبلوماسية لا تزال في حاجة إلى نقاش، وقد ذكرها معنا وبينها، وهي موقف قطر من تركيا وإيران وعلاقتها مع جماعات الإسلام السياسي، وأغلب الظن، أن الجانب الآخر من الخصومة مع قطر قد ترك للإمارات أمر استمرار في التذكير بالملفات التي كانت سبباً في الأزمة، لكن قرقاش نفسه أعلن أن

الإمارات وقطر تريدان تنفيذ الاتفاق قريباً، بحكم "أن الهدف الأوسع هو إعادة مجلس التعاون الخليجي اكتشاف صوته الجماعي".

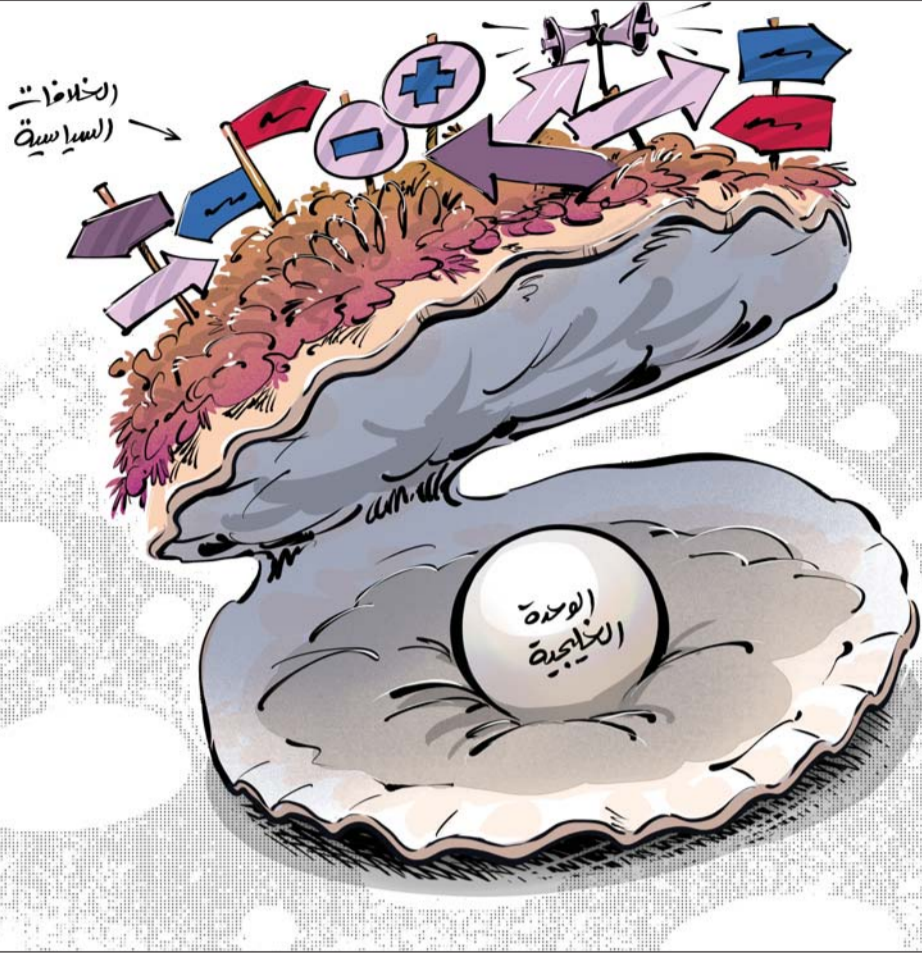
وغني عن الذكر أن تلك الملفات تحتاج إلى نقاش تفصيلي يقوم عليه خبراء مطلعون على حثيئات المسائل المذكورة. أما وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان، فقد أشار إلى أن جميع العلاقات التي قطعت مع الدوحة في منتصف العام 2017.

كذلك فإن تصريحات خليجية وأميركية مشتركة أكدت على كون الاتفاق مبدئياً، لإنهاء نزاع استمر سنوات. لذا فإن العزم حتى الآن، هو تمهيد الطريق لمبادرات إقليمية أوسع "قد تهدئ التوترات المستمرة منذ فترة طويلة" حسب ما نشرت صحيفة "وول ستريت جورنال". وفي هذه الصيغة أيضاً، استخدم حرف "قد". ليس ذلك وحسب، وإنما طرح افتراض التعثر في حال لم تصل دولة الإمارات والبحرين ومصر، إلى اتفاق حول "كيفية" حل الخلاف العميق مع قطر. وفي هذا السياق، قيل إن

عدداً من قادة الدول المتخاصمة مع قطر، بدأوا برعاية أمير الكويت الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح محادثات هادئة مع الدوحة التي كان تعليقها على المسار كله، بلسان وزير خارجيتها الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، بأنها "متفاعلة بجل الأزمات مع الدول الأربع".

وبدا واضحاً من كل الرشح عن قمة المصالحة، أن إدارة الرئيس ترامب في أيامها الأخيرة التي تشهد أزمة أميركية داخلية، تزدح باحتمالات تعرض الرئيس المنتهية ولايته إلى ملاحقات قضائية؛ أرادت تسوية آخر الملفات التي أعاققت تشكل موقف خليجي واحد ومتناغم في مواجهة إيران، ذلك بمعنى أن العنصرين الأميركي و"الترامبي" تحديداً - إن

جاز التعبير - مع الإيراني، هما المحرك الأساس لقمة المصالحة، وإن كان بيان البشري يركز على عناصر انفراج تهمة الشعوب الخليجية، يمكن اعتباره في طور التحقق، فقد حرص الأمير فيصل بن فرحان على القول للصحافيين إن "الدول الخليجية" اتفقت تماماً على تخفيف خلافاتها جانباً بعد نحو ثلاث سنوات من المقاطعة. ولم تتأخر قطر عن إعلان رفضها القاطع لكل الاتهامات التي سبقت ضدها، ورفضت أيضاً شروط إنهاء المقاطعة الجزئية، التي تشمل إغلاق قناة الجزيرة و"تقييد العلاقات مع إيران". ومن خلال النظر بموضوعية إلى الشروط نفسها، مع الأخذ بعين الاعتبار توجهات الإدارة الأميركية الجديدة حيال إيران، تزداد التوقعات بأن يُعاد



وبخلاف هذا الرأي، يقول سبنسر وغيره من المعلقين، إن توقيت عودة العلاقات الخليجية مع قطر، قبل أسبوعين من تغيير الرئيس في الولايات المتحدة، لم يكن من قبيل الصدفة، وإنما هو تغيير في مسار الأحداث في الشرق الأوسط معطوف على التغيير في الولايات المتحدة.

ومعلوم أن الرئيس الأميركي المنتخب، جو بايدن، سياسي مختلف تماماً عن ترامب الذي أزدري المؤسسات الدستورية، ثم حتم تجربته بازدياد الديمقراطية الأميركية كلها. فبايدن أكثر انسجاماً مع مؤسسة السياسة الخارجية الأميركية التي كانت تكرر دائماً رؤية دول الخليج، شركاء الولايات المتحدة، منخرطة في خلافات مريرة.

القمة الخليجية التصالحية باتت أمراً يمثل منحياً مختلفاً، إن بقيت معه الشروط والاتهامات، فإن علاقات الأطراف الخليجية لن تعود إلى حال القطع البات للعلاقات على النحو الذي شاهدناه خلال السنوات الثلاث الأخيرة.

وفي الحقيقة، لم يخطئ مراسل صحيفة "التايمز" البريطانية في الشرق الأوسط، عندما كتب أن العلاقات الشخصية بين قادة الخليج، غالباً ما تكون مشوبة بالغرابة في أعين الجماهير الغربية. فعندما تعانق ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، وأمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، فإن الغرب، بقيادة مواطنيه، لن يدركوا أن ذلك تعبير رمزي عن انتهاء الصعد المرير الذي أصاب العلاقات بين السعودية وقطر.

تصريحات خليجية وأميركية
مشتركة أكدت على كون الاتفاق
مبدئياً لإنهاء نزاع استمر سنوات
والعزم حتى الآن هو تمهيد
الطريق لمبادرات إقليمية أوسع

الحديث عن معظم هذه الشروط مع بدء الإدارة الجديدة عملها، ذلك بحكم أن هذه الإدارة لن تعتمد المنطق التنافري الحاد في التعاطي مع إشكالية إيران بالنسبة إلى الولايات المتحدة. ثم إن

الطبيعي أن تقع المصالحة الخليجية

شعوب منطقة الخليج العربي البعيد الذي يمكنها من الشعور بانها شعب واحد. وهي كذلك بناء على صلات وأواصر تاريخية واجتماعية.

لقد اكتشف زعماء الدول أن أي نقاش في السياسة يمكن أن يقع خارج خيمة المجتمع. وهم إن توصلوا إلى الوحدة الخليجية بكل ما يشير إليه ذلك المفهوم من معان، فإنهم يكونون قد استجابوا لواقع حال لا يمكن إنكاره، وهم إذ أصروا على الإبقاء على دولهم مستقلة سياسياتها فإن ذلك ينبغي ألا يؤثر في شيء في الوجود الاجتماعي الراشح.

ليعمل السياسيون ما يشاؤون بشرط ألا يؤثر ذلك على تلك الوحدة الاجتماعية التي هي مصدر الأمان لشعب منتشر على ضفاف الخليج العربي وأسس دولا وكان قادراً على تطويرها بطريقة معاصرة واستعمال ثرواتها بما يغني وينفع. كانت المقاطعة درساً لا أظن أن أحداً لم يتعلم منه. وكان ذلك الدرس جارحاً بالنسبة إلى العوائل التي تفصل بين أفرادها بضعة كيلومترات كما هو الحال بين البحرين وقطر.

كان السياسيون في حاجة إلى ذلك الدرس لكي يتعلموا أن وحدة دول الخليج هي ليست شائناً سياسياً يمكن أن تتحكم به الظروف المتغيرة، بل هي شأن يقع في العمق ولا يمكن أن يصل إليه أي سياسي مهما كان حكيماً. المصالحة هي عودة إلى ما هو طبيعي وهي مناسبة لكي ينصت السياسيون بعضهم إلى البعض الآخر بشكل إيجابي ومن غير انفعال أو أحكام مسبقة.

وكما أرى، فإن مجلس التعاون الخليجي إن اتخذت دوله مما حدث درساً فإنها ستعلم جامدة على ابتكار آليات جديدة لعمله لتستعيد إليه حيوية كان قد فقدها. وهي حيوية تتناسب مع ما شهدته المنطقة من تغيرات. وهي تغيرات جذرية لا يُعقل أن نكتفي بردود الفعل الإعلامية التي تناولتها. يحتاج زعماء الدول الخليجية إلى معالجة تلك التغيرات مجتمعين، وهو ما سيؤدي إلى أن تستعيد السياسة قيمتها في حياة المجتمع.

كانت دول مجلس التعاون الخليجي لا تحتاج إلى وعي ثقافي جديد من أجل أن تستغرق في نعمة شعور شعوبها بأنها شعب واحد توزع بين دول عديدة. فكل إجراء سياسي لم يكن يؤثر على الخطوط الممتدة والمرات المفتوحة بين العوائل التي تقيم في غير بلد من غير أن تتسرع أنها تعيش وضعاً مجزأً. لقد حرصت الدول على ذلك الجانب الحساس الذي هو أشبه بمصل حيوية تتجدد بالنسبة إليها. كان تاريخها النابض بالحياة يقيم هناك.

وحيث وقع الخلاف عام 2017 بين المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين من جهة ودولة قطر من جهة أخرى وأدى إلى حال من القطيعة، فإن أكثر ما كان يؤلم في تلك القطيعة هو ذلك الصعد الاجتماعي الذي لم يستطع أحد أن يتداركه بالسهل الفعيل المتاح. لقد عاشت عوائل عديدة نوعاً من الحيرة في مواجهة حدث لم يكن متوقفاً ولا سبيل إلى توقيعه، فكان أن تركت الصدمة أثراً عنيفاً لم يكن في الإمكان القفز عليه أو تخطيه من خلال الحديث السياسي الذي يعتبره الناس العاديون وفي منطقة الخليج العربي بالذات حديثاً ملحقاً بالحياة وليس صناعاً لها.

لذلك يمكن النظر إلى المصالحة الخليجية باعتبارها محاولة لردم تلك الهوة التي نشأت بين الدول والمجتمعات عن طريق تلك المصالحة استعادت

فاروق يوسف
كاتب عراقي

حين تأسس مجلس التعاون الخليجي عام 1981، كانت الدوافع التي استدعت قيام ذلك التجمع هي مزيج من الرؤى السياسية والمشاريع الاقتصادية التي ما كان لها أن تجد الطريق سالكة إلى التفكير الواقعي لولا وجود قاعدة اجتماعية استندت عليها واستمدت منها قوتها الحاضرة وخيالها المستقبلي، غير أنها لم تستخرج منها أدواتها في الممارسة.

فبالرغم من ذلك، فإن المجلس كان بطيئاً في عمله، بل إن البعض يتهمه بالكسل. ذلك لأن أربعين سنة من العمل المشترك بقم مستمر لم ينتج عنها إلا القليل من أسباب الوحدة السياسية والاقتصادية وظلت الخلفية الاجتماعية تلعب الدور الأكبر في تأسيس ثقافة وحدوية والحفاظ عليها.

لم تكن تلك الخلفية صناعة ثقافية بل كانت هبة من الطبيعة. وبالرغم من التنوع في العادات والتقاليد والمناسبات غير أن هناك ملامح لوحدة ثقافية يمكن البناء عليها من جهة الحفاظ على مشاريع الوحدة السياسية والاقتصادية التي لم تجد طريقها إلى النور، وظلت تتعثر في واحدة من أكثر وسائل التعبير عنها يسراً كتوحيد العملة مثلاً.

وهم الديمقراطية

الأميركيين. كما أنه انتزع أموال العرب على أمل أن يفعل شيئاً ضد الخطر الإيراني، لكنه ماطل كثيراً لتجنب القيام بعمل حاسم يضع حداً للتقدم الإيراني. بالنتيجة، فإن الديمقراطية الأميركية وهم داخل الولايات المتحدة وخارجها. إن الوضع القائم في الدول الغربية التي تنتخب رؤسائها يعني أنها دول خطيرة لانعدام شكلها وتنوع سياساتها، فهي غير واضحة، وفي كل دورة انتخابية تجلب شخصاً عدوانياً أكثر من سابقه، ولا توجد قيم ثابتة لديها سوى تحقيق المكاسب الاقتصادية، المكاسب الاقتصادية والتعصب القومي والعنصري في عهد ترامب، وعندما يتسلم بايدن الرئاسة سيقوم بأمور كثيرة مغايرة لسياسة ترامب، مما يعني أن موقف الشعب الأميركي ليس ممثلاً بشكل كامل، بل أن نصفه فقط أو أكثر قليلاً هو الذي جاء برئيس يمثلهم.

من جانب آخر، تعاني الشعوب المستضعفة كثيراً من الرئيس الأميركي الذي يعاديهما، ونحن اليوم في صلب الحدث ولقلوبنا مما قد يأتي به بايدن الذي صرح بأنه صهيوني ويتبع سياسة الاحتواء مع إيران ذات التوجه التوسعي والحربي من خلال وكلائه في المنطقة. وهذا يعني أن النظام الديمقراطي المطبق في الولايات المتحدة لا يقوم على أسس ثابتة ولا يحمل قيم العدالة والشفافية وإطلاق الحريات الفردية، بل قد يكون أسوأ بكثير من الأنظمة الدكتاتورية، فقد خسرت الولايات المتحدة الآلاف من المواطنين جراء وباء كورونا، لأن ترامب فضل استمرار النشاط الاقتصادي والتجاري على الإغلاق لحفظ حياة

إن الانتخابات الأميركية أفضل مثال على هذا الرأي، ففي كل مرة تجري انتخابات أميركية، يخرج رئيس ذو قناعات مختلفة عن سابقيه بشكل جزري، فهناك رئيس متعصب للولايات المتحدة وقام بغزو بلاد أخرى، مثل لندن جونسون في حرب فيتنام وبوش الأب في الحرب على العراق وبوش الابن في الحرب على العراق أيضاً، وهناك من يؤمن باتباع طرق أخرى لتحقيق الأهداف وهي الحرب بالوكالة كما حدث في مشروع الشرق الأوسط الجديد إبان عهد أوباما أو الانسحاب العسكري من العالم والتركيز على المكاسب الاقتصادية والتعصب القومي والعنصري في عهد ترامب، وعندما يتسلم بايدن الرئاسة سيقوم بأمور كثيرة مغايرة لسياسة ترامب، مما يعني أن موقف الشعب الأميركي ليس ممثلاً بشكل كامل، بل أن نصفه فقط أو أكثر قليلاً هو الذي جاء برئيس يمثلهم.

من جانب آخر، تعاني الشعوب المستضعفة كثيراً من الرئيس الأميركي الذي يعاديهما، ونحن اليوم في صلب الحدث ولقلوبنا مما قد يأتي به بايدن الذي صرح بأنه صهيوني ويتبع سياسة الاحتواء مع إيران ذات التوجه التوسعي والحربي من خلال وكلائه في المنطقة. وهذا يعني أن النظام الديمقراطي المطبق في الولايات المتحدة لا يقوم على أسس ثابتة ولا يحمل قيم العدالة والشفافية وإطلاق الحريات الفردية، بل قد يكون أسوأ بكثير من الأنظمة الدكتاتورية، فقد خسرت الولايات المتحدة الآلاف من المواطنين جراء وباء كورونا، لأن ترامب فضل استمرار النشاط الاقتصادي والتجاري على الإغلاق لحفظ حياة

سهى الجندي
كاتبة فلسطينية

يقول الدكتور فريد زكريا إن واقعي لأن الانتخابات تجلب رجلاً لا يعرفه الناخبون حقاً إلا من خلال برنامجها الانتخابي، وعندما يبدأ الرئيس بممارسة صلاحياته، تظهر قناعاته الحقيقية، فقد يكون عنصرياً أو متشدداً أو منفرداً بالسلطة أو توسعياً أو تجارياً أو شعوبياً، والناخب لا يعرف ذلك. وبالطبع، هناك معجبون لكل صنف من هؤلاء القادة، فهناك من الناخبين من يؤيد التعصب للوطن والدين والعرق حصرياً النظر عن القيم الديمقراطية حتى لو كان هناك فصل شديد بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. إذن، فالقول إلى البلاد الفلانية ديمقراطية لا يعني شيئاً، وهو مصطلح فارغ من مضمونه ويضلل الناس أكثر مما ينورهم.

